

## احتفال

ميشال كرم

Michelkaram2@hotmail.com

تجديد البروتوكول مع نقابة المحامين في طرابلس  
اللواء إبراهيم: لبنان سينهض والأمل كبير في الغاز والترسيم

اقامت نقابة المحامين في طرابلس، في قاعتها الكبرى، ندوة حوارية مع المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم تحت عنوان: "الامن في خدمة الحق والانسان"، تلاها تلاوة البروتوكول القديم واعادة توقيعه الذي يتضمن اتفاقا للتعاون والتنسيق والتفاهم على آليات اجرائية تسهل التعامل بين المديرية والنقابة وتضمن حصول كل ذي حق على حقه

المطران ادوار زاهر، رئيس اساقفة ابرشية طرابلس المارونية المطران يوسف سوييف ممثلا بالمونسنيور نبيه معوض، رئيس بلدية طرابلس الدكتور رياض يمق، رئيس اتحاد بلديات جبيل فادي مرتينوس، مفتي طرابلس والشمال السابق الدكتور مالك الشعار، قاضي الشرع الجعفري الشيخ محمد زغيب ممثلا بالحاج حمد حسن، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق دبوسي، الرئيسة الاولى لمحاكم الاستئناف في الشمال سنية السبع، قاضي التحقيق الاول في الشمال الرئيسة سمرندا نصار، النائب العام الاستئنافي في الشمال زياد الشعراي، وعدد من النقباء السابقين للمحامين واعضاء مجلس النقابة ونقباء المهنة الحرة، وحشد من القضاة والمحامين والضباط والمدعوين. التشيد الوطني، تلاه نشيدا النقابة والامن العام، والوقوف دقيقة صمت عن روح النقيب الاسبق للمحامين المرحوم بسام الداية، ثم مهد للحفل امين سر النقابة نشأت فتال بكلمة اكد خلالها على التعاون الايجابي البناء لمصلحة الحق والامن والانسان، فقال: "نحن هنا لنشهد على ان التكتاف بين المؤسسات بيني الوطن وان تنابذها يهدمه، ولنعلن ان الانسان اللبناني جدير في وطنه بالحياة الكريمة التي يحق فيها حريته وامنه وسلامه وينال حقوقه المادية والمعنوية".

نقابة المحامين في طرابلس ماري تراز القوال القت كلمة استهلتها بالاشارة الى انه "ربما كان الاجدى تغيير عنوان الندوة قليلا فيصير "الامن والحق في خدمة الانسان" لأن القيم جميعها من حرية وعدالة وكرامة وحق وامن وسلام ورفاه وسواها، اشبه بالانهار العديدة المتشعبة التي مصبها في بحر واحد واسع يدعى الانسان، حتى الاديان وجدت من اجله، فهو القيمة والمقصد الاثمن على هذه الارض".

واعترت اننا "في شرق كثيرا ما اعتاد ان يقيم الامن حاجزا ثابتا بين الانسان وحقوقه، لان طبائع الاستبداد التي اتسمت بها الانظمة المتعاقبة على حكمنا منذ قرون الى الامس القريب، بل الى اليوم في بعض المطارح، جعلت الانسان مسحوق الكرامة، ربما كان لبنان متميزا شيئا ما عن سائر البلدان في الاقليم، لكن

تم توقيع البروتوكول القديم بين المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم ونقابة المحامين في طرابلس ممثلة بالنقيب فهد المقدم في 27 ايلول 2016 وبدأ العمل بمضمونه بعد شهر، وذلك بهدف تسهيل عمل المحامين ومهامهم لدى جميع مكاتب ودوائر ومراكز الامن العام على الاراضي اللبنانية كافة، من حيث الدخول الى المباني او متابعة معاملاتهم بما لا يتعارض مع الدور الامني الذي تؤديه المديرية. وجرى التوقيع الثاني في 14 تموز 2022 بين اللواء ابراهيم ونقابة المحامين في طرابلس ماري تراز القوال.

العلاقة بين الامن والحق والانسان يجب ان تكون محكومة بالدستور والقوانين



من الاحتفال.



اللواء عباس ابراهيم متكلمًا.



نقابة المحامين في طرابلس ماري تراز القوال.

وقالت: "اليوم نحن واياه ههنا لنجدد عهدا ونبدأ آخر. لقد آمننا معا ان التجارب الناجحة ينبغي لها ان تستمر وتنمو وتتسع، وان الايادي الوطنية ان لم تتشابك لتصبح ساعدا واحدا فلن يكون البنين متينا. التعاون الذي بدأ منذ بضع سنين بين النقابة والامن العام، علينا ان نثبته ونطوره، لا من اجل الطرفين فحسب بل من اجل اللبنانيين اجمعين ولبنان كله".

والقى اللواء ابراهيم كلمة قال فيها: "يتصل في ندوتنا هذه سعي متماد باشرنا في المديرية العامة للامن العام ونقابة المحامين في طرابلس، منذ توقيع البروتوكول الاول للتعاون في 27-9-2016، والان نشهد التوقيع الثاني لهذا البروتوكول الجديد. ميزة هذه الندوة، التي نحن في صدها، انها غير مقطوعة الصلة بما راكمنه سوية واثر خيرا في تطوير العلاقة بين نساك الامن ونساك الحق والعدالة، فكلانا بذل جهدا حثيثا ومتعاقبا للوصول الى الافضل على طريق السعي لتعزيز فكرة الدولة الامنة وليس الامنية، وجدلية الحق والامن كانت منذ ان تبلورت فكرة الدولة. بهذا المعنى وبقدر ما يحمل عنوان الندوة من معان جدلية قد يتحفظ البعض عنه. لذا ارى ان سلوك جادة الصواب يقتضي معالجة هذه الجدلية في لحظة احتدامها، اي عند المحطة التي ترى الى "العنف المفقون" الذي تمارسه الدولة عبر اجهزتها خطرا على الحقوق. في هذه المحطة بالذات يجب ان لا يسقط من الوعي الحقوقي وبالتالي السياسي، ان الدولة عندما تلجأ الى فرض الامن، فهي تفعل لأنها هي المخولة استخدام العنف من دون ان تكون قادرة على انكار شرعيتها، وبالتالي هو حق من حقوقها منحها اياه المواطنين من خلال العلاقة التعاقدية. لكن هذا استثناء يحصل في لحظة تكون الدولة في خطر التحلل والزوال".

اضاف: "الاصل ان كل عنف منبوذ. لكن عندما تستهدف الدولة ويتهدد استقرارها فهذا يعني تلقائيا ان امن كل من عليها من جماعات وافراد صار مهددا، وبالتالي فان وظيفتها ودورها يحتمان عليها اللجوء الى حقها في اعادة الاستقرار وتثبيت الامن من دون ان يعني ذلك على الاطلاق تحويلها الى دولة امنية. فعلى

مختلف النشاطات التي اولها اياها القانون، بدءا من الاعمال الادارية اليومية وصولا الى الامن الاستباقي وكشف شبكات العملاء ومكافحة الجرائم المنظمة، تشكل تعبيرًا حيًا عن كيفية بناء الدولة التي تخدم الانسان وامنه وحقوقه، سياتي ان كان مواطنا ام اجنبيا مقيما. هذه الحقيقة تشهد لها الوقائع والاحداث التي مررنا بها".

متمه الاولى لم تخل من حالات كثيرة وصادمة استعانت فيها السلطة بالامن من اجل ممارسة القمع وسلب الحقوق". وتابعت "ان يصبح الامن في خدمة الحق والانسان يعني تثبيت ركائز الخير في المجتمع وازاءة المستقبل باليقين الوطني. وما تقوم به مؤسسة الامن العام اللبناني، قيادة وضباطا وعناصر، خلال تأدية الواجبات الوظيفية في



اي تعارض فالحل يكون بالاحتكام الى المؤسسات والعمل الديمقراطي، لا الى التأويلات الصادرة عن هواجس جماعة دون اخرى، ذلك ان المواطنة تعني بلورة وعي جماعي عن الروح الوطنية المشتركة، على هذا يصبح الامن صونا للحق وخدمة له، فينتصر الانسان في ضمان الحصول على الاثني معا".

وخلص الى انه "يمكن التسليم ان الامن هو في خدمة الحق، لكن ضمان الحق وتأمين العدالة المنبثقة منه يخففان من وطأة الامن لصالح الانسان كي ينعم بحياة مستقرة تمكنه من ممارسة دوره بحرية تامة ومسؤولة يصونها القانون".

ختاما، قدمت النقيبة القوال واعضاء مجلس النقابة والنقابة السابقون درعا تقديرية للواء ابراهيم الذي قدم بدوره درعا مماثلة الى النقابة.

المستقل عن السلطة لصالح الدولة العادلة والحديثه من جهة، والمستقل عن التسييس لصالح احقاق الحق لذويه من جهة اخرى، وهذا اكثر ما تحتاجه الدولة اللبنانية في ظل الوضع الراهن البالغ السوء الذي وصلنا اليه في كل شيء: الامن والاقتصاد والعدالة والمجتمع".

وشدد على ضرورة "الاخذ في الاعتبار متطلبات الامن بما لا يتعارض مع احترام حقوق الانسان، مع التشديد على ان مقتضيات الامن تهم جميع مكونات الدولة وليس فقط الاجهزة الامنية، لان تهديدات الامن هي ايضا تهديدات لحق الانسان في العيش بامان، وحقه في الحياة الذي يشمل الحريات الفردية والعامه المنصوص عنها قانونا".

وقال: "متطلبات الامن في لبنان بنظامه الجمهوري - البرلماني - الديمقراطي لا تتعارض اطلاقا مع حق الافراد والجماعات، واذا حصل

الى الداخل، وارتكبه ايضا وايضا كل متعهدي المشاريع الاقليمية. فكان ما كان من خراب عميم راح يضرب الدولة التي سقطت على الدوام جراء سقوط الامن، وليتسيد "الحق المدعى" من هذه الجماعة او تلك. فكان ما كان عند اليسار واليمين وكذلك عند المسلمين والمسيحيين".

وجزم اللواء ابراهيم بناء على كل ما تقدم ان "العلاقة بين الامن والحق والانسان يجب ان تكون محكومة بالدستور والقوانين الضامنة للحقوق والحريات السياسية والمدنية، وعلى هذا يكون حسن مقاربة العلاقة بينهم. ويترتب على ما ورد اعتبار الامن والحق صنوان تحت سقف الدستور والقوانين، وكذلك اعتبارهما عنوانا واحدا لحفظ مبدأ العدالة الذي يضمن استقرار الدولة وحماية الانسان، فمتى سقط الاول ترنح الثاني. والضمانة هنا هي في القضاء



تقديم درع ترقية الى المدير العام للامن العام.

المستوى الشخصي، انا من المقتنعين بشدة بما قاله كبير من لبنان، عنيت به شارل مالك اذ يرى ان "ارفع حرية هي العبودية للحق. كن للحق عبدا فعبد الحق حر". اما على المستوى الوطني وما يفرضه الموقع الامني لا يخطئ ناظر الى الامر في اعتبار ان الحق هو عام وخاص في آن معا، عام عند الحديث عن حقوق في الدولة وعليها، ويصبح حساسا جدا عندما يتعلق الامر بوطننا لبنان الذي يتشكل من جماعات تتناثر بين بعضها البعض، وغير خجلة بما تفعله وهي تضرب الدولة. هذا حصل من الجميع وعند الجميع، ولا يستثنى منه احد".

واشار الى انه "في كل مرة كانت تتراجع فيه الروح الوطنية المشتركة التي توجبها فكرة المواطنة اساسا كان الحق يصبح وجهة نظر ويؤول تأويلات ما انزل الله بها من سلطان. التسييس كان فعله، وايضا استدعاء الخارج

## اللواء ابراهيم: لبنان ليس بلداً فقيراً بل هو منهوب

ضرورة وملحة، وتكمن المشكلة الكبيرة في انقطاع المليارات التي تأتي الى لبنان من المغتربين والتي تشكل اليوم المصل الوحيد للبلد في هذه الظروف الصعبة. المهم قمت ببرمجة كيفية اعطاء الجوازات وفق ثلاثة معايير هي حاجة اللبناني الى الطبابة او التعليم او لمن لديه اقامة في الخارج ويرغب في تجديدها. اعرف ان هناك مواطنين متضررين ويمكن تأجيل سفرهم. لكن اؤكد ان هذه الازمة كما هو منتظر ومعلوم ستدوم 3 اشهر، لأن الشركة المنتجة ستسلمنا في اواخر الشهر العاشر 200 الف جواز، وبين الشهر العاشر والشهر الثاني عشر ستسلمنا 800 الف جواز، وتحل الازمة على ما هو مأمول كليا. اود ان اذكر ان هناك حجوزات على المنصة لغاية العام 2025، وهناك ايضا 370 الف طلب جواز على المنصة، وهذا ما يؤشر الى مستوى الضغط الذي حصل بسبب تأخير فتح الاعتماد".

عن موضوع النفط العراقي، قال: "مع حلول الشهر المقبل يكون لبنان قد استورد من العراق مشكورا مليون طن نفط من دون ان نسد له ليرة واحدة من ثمنهم البالغ 450 مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار المشتقات النفطية. هناك محاولات لتجديد العقد من دون الوصول الى نتائج، والتفاوض بتجديد هذا العقد ليس له اساس علمي او منطقي. لقد جرى اتصال الاسبوع الماضي بيني وبين دولة الرئيس

دار حوار بين اللواء ابراهيم والحضور، فكان السؤال الاول من الوزير السابق رشيد درباس حول ازمة جوازات السفر وتجديد عقد النفط العراقي، فاجاب اللواء ابراهيم: "ازمة الجوازات استمرت فترة طويلة، لكن احب ان اضعكم في سياق تسلسلها الزمني، اصل الازمة ان الامن العام اجري مناقصة وطلب فتح اعتماد في تموز 2021، هذا الاعتماد استغرق سنة بين الحكومة وحاكم مصرف لبنان حتى تم فتحه، لكن الشركة الاجنبية صاحبة الحق طلبت ان يكون الاعتماد معززا باعتبار ان لبنان دولة مفلسة. هذا الامر استغرق شهرا اضافيا لتأمين المطلوب عبر مجلس النواب الذي اصدر قانونا يجبر اصحاب العلاقة بفتح هذا الاعتماد، ولا بد من الاشارة الى ان الخلاف وقع عندما اراد حاكم مصرف لبنان فتح الاعتماد على سعر المنصة، والحكومة تريد فتحه على سعر 1500 ليرة لتخفيف ارقام ديونها، علما ان الجواز السفر يضاعف ارباحه خمس مرات، بمعنى اننا طلبنا 300 مليار ليرة لندها الى خزينة الدولة تريليون وخمسمائة مليار ليرة، فالعقول النيرة لم توافق، ولا اعرف اذا كان المقصود هو اذلال هذا الشعب، حتى وصلنا الى الازمة فكنت امام خيارين: اما الاستمرار في اعطاء جوازات سفر لمدة شهرين حتى ينفذ المخزون ولا يتمكن احد من اللبنانيين من السفر مهما كانت الحاجة الى ذلك



من الحوار بين اللواء ابراهيم والحضور.

الكاظمي وساقوم بزيارة العراق خلال 10 ايام للبحث بهذا الموضوع، واعدكم بعدم قطع الكهرباء الى الصفر".

ردا على سؤال ما اذا كان هناك من امل في نهوض البلد في ظل الانهيارات التي يشهدها على الصعد كافة، اجاب: "الامل كبير في نهضة البلد لكن بتكاتفنا جميعا، خصوصا وان لبنان ليس بلدا فقيرا بل هو منهوب، وعلينا ان نبدأ من الان وصاعدا ببنائه بشكل صحيح. لبنان سينهض ويقف على رجليه ويبقى موضوع الغاز وترسيم الحدود البحرية هو الامل الاكبر وكلنا امل في ان يصل هذا الموضوع الى خواتيمه قريبا كما نحن نتمنى".

واوضح ردا على سؤال يتعلق بالنازحين السوريين، بأن المديرية العامة للامن العام "وضعت منذ ثلاث سنوات خطة تمكنت خلالها من اعادة 400 الف نازح سوري طوعا الى بلادهم وبالتنسيق مع السلطات السورية، هذا الموضوع شائك وله بعد دولي ويبدو ان دول العالم لا تريد عودة السوريين الى بلادهم، علما ان هناك مساحات واسعة وآمنة في سوريا تستوعب جميع النازحين. لكن ويا للأسف ليس هناك ارادة دولية لاعادتهم، لقد قدمت عرضا للمنظمات الدولية يقضي باعادة النازح السوري الى بلده ودفع المساعدة الاجتماعية له في موطنه وليس في لبنان، لكن هذه المنظمات اعتبرت ان هناك مناطق في سوريا غير آمنة ولا يمكن الوصول الى الذين عادوا من النازحين. وعندما حصلنا على ضمانات من السلطات السورية بمواكبة هذه المنظمات وتأمين وصولهم الى اماكن سكن السوريين العائدين لكي يتمكنوا من دفع مستحقاتهم، راحت هذه المنظمات ولم ترجع على الاثر اطلقت اشاعات مفادها ان السوري العائد الى بلاده يتعرض للملاحقة والاعتقال والتعذيب. اؤكد لكم ان هذا الموضوع غير صحيح على الاطلاق، وتمت اثارته بهدف عدم تشجيع السوريين من العودة الى ديارهم. لقد وضعنا آلية لعودتهم تضمن امنهم، لكن هذه الاشاعات كانت لمنعهم من العودة لاسباب لم تعد خافية على احد. اعلن اننا والشعب السوري ضحية مؤامرة دولية كبيرة تشمل ايضا دول المنطقة كلها". ردا على سؤال يتعلق بوجود ارادة دولية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية من خلفية عسكرية، اجاب: "ليس هناك ارادة دولية ابداء، بل هناك ظروف في لحظة انتخاب رئيس جمهورية تحتم ان يكون الرئيس مدنيا او عسكريا".